بنك أبوظبي التجاري
ADCB

أحكام وشروط
بطاقة ائتمان الشركات
من بنك أبوظبي التجاري

بطاقة ائتمان الشركات من بنك أبوظبي التجاري
الأحكام والشروط

تحدد هذه الاتفاقية الأحكام التى يوافق بنك أبوظبي التجاري ش.م.ع (ويطلق عليه فيما يلي «البنك») بموجبها على إصدار وإتاحة بطاقة ائتمان الشركات إلى حامل البطاقة بناءً على طلب العميل. ويوافق كل من العميل وحامل البطاقة بموجبها على الأحكام والشروط التالية بالإضافة إلى تلك الأحكام والشروط الأخرى، إن وجدت، المذكورة في نماذج الطلبات المعبئة للحصول على بطاقة ائتمان الشركات (ويطلق عليها مجتمعة فيما يلي «الأحكام والشروط») أو «الاتفاقية».

تنطبق هذه الأحكام والشروط على كل بطاقة ائتمان شركات يصدرها البنك إلى أي حامل بطاقة محدد من قبل العميل وتحكم كل معاملة يتم تنفيذها باستخدام بطاقة ائتمان الشركات والعلاقة بين البنك وحامل البطاقة.

أبرمت هذه الاتفاقية بشرط أن تكون كافة المعلومات الواردة في طلبات الحصول على بطاقة ائتمان الشركات صحيحة وحقيقية وكاملة. ويوافق العميل على أنه قد قرأ وفهم وقبل هذه الأحكام والشروط التى تصبح سارية المفعول ومطبقة عند قيام حامل البطاقة بتفعيل البطاقة.

١- تعريف المصطلحات

يكون لكافة التعابير الواردة بخط أسود داكن المعرفة في هذه الاتفاقية نفس المعاني المحددة لها فيما يلي أو كما هي معرفة بأى طريقة أخرى فى الطلب. وتتضمن التعابير الواردة بصيغة المفرد، التعابير المقابلة لها بصيغة الجمع والعكس صحيح. وتتضمن التعابير المستخدمة في هذه الأحكام والشروط الواردة بصيغة المذكر التعابير المقابلة لها بصيغة المؤنث.

نموذج الطلب ويعني نماذج الطلبات الموقعة من قبل العميل و/أو حامل البطاقة لطلب إصدار البطاقة.

جهاز الصراف الآلي ويعنى جهاز الصراف الآلي أو أي جهاز يعمل بالبطاقة سواء كان مملوكا للبنك أو أي بنوك أو مؤسسات مالية أخرى مشاركة تقبل البطاقة يتم تحديدها من قبل البنك من وقت إلى آخر.

البنك ويعني بنك أبوظبي التجاري ش.م.ع وخلفاءه ومن يتنازل إليهم.

حساب بطاقة ائتمان الشركات ويعني حساب بطاقة ائتمان الشركات من بنك أبوظبي التجاري المفتوح بواسطة البنك باسم العميل بغرض قيد كافة البطاقات والخصومات المستلمة أو المتكبدة بواسطة العميل وحامل البطاقة بموجب هذه الأحكام والشروط.

البطاقة أو بطاقة ائتمان الشركات ويعني بطاقة مستركارد الفعلية أو الرقمية بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، البطاقات من فئة بطاقة المشتريات أو بطاقة الأعمال المصدرة بواسطة البنك إلى حامل البطاقة ويشمل البطاقات الجديدة و/أو المجددة و/أو البديلة.

بنك أبوظبي التجاري
ADCB

حامل البطاقة ويعني أي موظف أو دائرة أو مسؤول أو شريك أو مالك للعميل يقوم البنك بإصدار بطاقة له بناءً على طلب خطي من العميل يظهر اسم ذلك الشخص.

معاملة بطاقة ويعني شراء البضائع أو الخدمات أو المزايا أو حجز الأماكن، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، أي حجوزات يقوم بها حامل البطاقة على متن الطائرات أو السفن أو السكك الحديدية أو أي وسائل نقل أو مواصلات أخرى أو فنادق أو أي أماكن إقامة أخرى أو وسائل نقل أو مواصلات أخرى أو استئجار أو إيجار، سواء تم أم لم يتم استخدامها بواسطة حامل البطاقة و/أو الحصول على سلفة نقدية باستخدام البطاقة أو رقم البطاقة أو رقم التعريف الشخصي أو رقم التعريف الشخصي الهاتفي أو بأي طريقة أخرى، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، البريد والأوامر الإلكترونية المصدرة باستخدام الإنترنت أو عبر الهاتف أو الفاكس أو الحجوزات المصرح بها أو المنفذة بواسطة حامل البطاقة بصرف النظر عن ما إذا كان قد تم إصدار قسيمة مبيعات أو قسيمة سلفة نقدية أو أي قسيمة أخرى أو توقيع أي نموذج آخر بواسطة حامل البطاقة.

سلفة نقدية ويعني أي مبلغ نقدي يتم الحصول عليه باستخدام البطاقة أو رقم البطاقة أو رقم التعريف الشخصي أو بأي طريقة مصرح بها من قبل حامل البطاقة من البنك أو من أي بنك آخر أو مؤسسة مالية أخرى خصماً من حساب بطاقة ائتمان الشركات.

رسوم السلفة النقدية ويعني الرسوم المفروضة من قبل البنك على حساب بطاقة ائتمان الشركات في كل مرة يحصل فيها حامل البطاقة على سلفة نقدية.

الرسوم ويعني المبالغ المستحقة الدفع بواسطة حامل البطاقة و/أو العميل الناشئة عن استخدام البطاقة أو رقم البطاقة أو رقم التعريف الشخصي أو بأى طريقة أخرى بموجب هذه الأحكام والشروط وتتضمن على سبيل المثال لا الحصر، كافة معاملات البطاقة والأجور ورسوم التمويل والمصاريف الإضافية والأضرار والتكاليف القانونية والمبالغ المصروفة التى يتم خصمها من حساب بطاقة ائتمان الشركات والتى تشكل جزءاً من إجمالي المبلغ المستحق.

الحد الائتماني للشركة ويعني إجمالي الحد الأقصي للرصيد المدين المسموح به من قبل البنك في حساب بطاقة ائتمان الشركات المفتوح بواسطة البنك والذي يتم إعلام العميل به من وقت إلى آخر.

الحد الائتماني ويعني الحد الأقصي للرصيد المدين المسموح به من قبل البنك لكل بطاقة مصدرة بواسطة البنك بناءً على طلب حامل البطاقة والذي يتم إعلام كل حامل بطاقة به من وقت إلى آخر.

العميل ويعني كل شركة أو مؤسسة (سواء كانت بصفة منفردة أو مشتركة مع أخرين) بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، الشراكات أو الملكيات المنفردة أو الشركات محدودة المسؤولية و/أو أي كيان أو شكل قانوني آخر للشركات / المؤسسات يكون قد طلب من البنك إصدار بطاقة إلى حملة البطاقات ويمثله عضو مجلس إدارة منتدب أو شريك أو مالك أو مساهم أو مفوض بالتوقيع آخر من قبل العميل حسبما يكون مفوضاً من قبل العميل من وقت إلى آخر.

الخصم المباشر ويعني التعليمات المستديمة الصادرة بواسطة العميل إلى البنك وتقضي بخصم نسبة متفق عليها من إجمالي المبلغ المستحق من الحساب المصرفي الخاص بالعميل لدى البنك كل شهر.

الضمان ويعني الضمان، إن وجد، الصادر عن بنك مقبول لدى البنك لصالح البنك بصيغة ومحتوى مقبولين للبنك بمبلغ محدد من قبل البنك كضمان لوفاء الشركة بالتزاماتها.

خدمة الرد الآلي التفاعلي ويعني خدمة الرد الآلي التفاعلي الخاصة بالبنك.

تاجر ويعني أي شركة أو شخص أو مؤسسة أخرى تقوم بتوريد البضائع و/أو تقديم الخدمات تقبل البطاقة أو أرقام البطاقة كوسيلة للدفع أو حجز الأماكن بواسطة حامل البطاقة.

شهر ويعني شهراً ميلادياً طبقاً للتقويم الميلادي.

إجمالي المبلغ المستحق ويعني إجمالي الرصيد المدين (شاملاً الرسوم) لكافة البطاقات المصدرة إلى حملة البطاقات كما هو مذكور فى حساب بطاقة ائتمان الشركات المستحق الدفع إلى البنك طبقاً لسجلات البنك بتاريخ إصدار كشف الحساب.

تاريخ استحقاق الدفعة ويعني التاريخ المحدد فى كشف الحساب الذي يجب فيه دفع إجمالي المبلغ المستحق إلى البنك فيه.

رقم التعريف الشخصي ويعني، فيما يتعلق بأي حامل بطاقة، رقم التعريف الشخصي المصدر إلى حامل البطاقة لتمكينه من تنفيذ معاملات البطاقة باستخدام البطاقة بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، استخدام جهاز الصراف الآلي.

عملية شراء ويعني أي معاملة يتم تنفيذها باستخدام البطاقة بخلاف السلف النقدية.

دليل الخدمات والأسعار ويعني المعلومات المقدمة من قبل البنك إلى حامل البطاقة والعميل بخصوص تفاصيل الرسوم والأسعار المنطبقة على البطاقة والخدمات المرتبطة بها والتى يمكن تعديلها من قبل البنك من وقت إلى آخر.

تاريخ كشف الحساب ويعني التاريخ الذى تم إصدار وطباعة كشف الحساب فيه للإرسال بالبريد أو البريد الإلكتروني إلى العميل أو حامل البطاقة على العناوين المسجلة لدى البنك كما بتاريخ إصدار كشف الحساب.

كشف الحساب ويعني كشف الحساب الشهري أو الدوري المرسل إلى العميل و/أو حامل البطاقة من قبل البنك ويظهر تفاصيل إجمالي المبلغ المستحق الدفع إلى البنك.

جهاز ويعني أي جهاز صراف آلي أو جهاز موجود فى أي منفذ بيع يمكن تنفيذ معاملات البطاقة من خلاله.

بنك أبوظبي التجاري
ADCB

رسوم غير مصرح بها ويعني أي رسوم محتسبة على البطاقة بواسطة أي طرف بخلاف حامل البطاقة دون إذن أو موافقة حامل البطاقة.

دولة الإمارات ويعني دولة الإمارات العربية المتحدة.

درهم الإمارات ويعني العملة القانونية لدولة الإمارات العربية المتحدة.

٢- إصدار البطاقة

٢-١ يقوم البنك بإصدار البطاقات باسم الأشخاص المحددين خطياً من قبل العميل المذكور اسمه في نموذج طلب بطاقة ائتمان الشركات شريطة:
٢-١-١ أن يكون كل حامل بطاقة مقترح موظفاً أو مسؤولاً بدوام كامل لدى العميل أو أي شركة فرعية تابعة ومملوكة بالكامل للعميل ويكون قد وقع على نموذج طلب بطاقة ائتمان الشركات.
٢-١-٢ توقيع العميل وحامل البطاقة على نموذج طلب حامل البطاقة.
٢-١-٣ التزام العميل بأحكام وشروط بطاقة ائتمان الشركات والتزام حامل البطاقة بشروط استخدامه للبطاقة كما هي واردة أدناه.

٢-٢ يتم إرسال البطاقة بالبريد أو بواسطة شركة لتسليم البريد السريع إلى حامل البطاقة إلى العنوان المحدد من قبل حامل البطاقة للبنك على مسؤولية حامل البطاقة.

٢-٣ يتم موافاة حامل البطاقة ببطاقة غير مفعلة. وعند استلام البطاقة، يجب على حامل البطاقة الاتصال بالبنك على الرقم المحدد بغرض تفعيل البطاقة والحصول على رقم تعريف شخصي . ويجب على حامل البطاقة التعريف عن نفسه وتقديم أي معلومات سرية أخرى قد يطلبها البنك. ويشكل الاتصال الهاتفي الذي يجريه العميل مع البنك إثباتاً لتسليم البطاقة ويشكل دليلاً ملزماً وحاسماً على استلام حامل البطاقة للبطاقة وقبوله لهذه الأحكام والشروط.

٢-٤ يشكل استخدام حامل البطاقة للبطاقة دليلاً ملزماً وحاسماً على قبول كل من حامل البطاقة والشركة لهذه الأحكام والشروط.

٢-٥ عند استلام البطاقة، يجب على حامل البطاقة التوقيع على البطاقة فوراً.

٢-٦ تكون وتظل البطاقة فى جميع الأوقات مملوكة للبنك ويجب تسليمها إلى البنك فوراً عند طلب البنك أو وكيله المعتمد ذلك. ويحتفظ البنك بحق سحب البطاقة حسب تقديره المطلق و/أو إنهاء البطاقة مع أو دون (حسب تقديره المطلق) توجيه إشعار مسبق وفي أي ظروف مهما كانت يعتبرها مناسبة. ولا يحق للعميل و/أو حامل البطاقة الحصول على أي تعويض من أي طبيعة كانت بسبب سحب البطاقة .

٢-٧ البطاقة غير قابلة للتحويل ويجب استخدامها بواسطة حامل البطاقة وحده وبصفة حصرية. ولايجوز للعميل و/أو حامل البطاقة رهن البطاقة كضمان لأي غرض مهما كان.

٢-٨ يجب على حامل البطاقة فى جميع الأوقات التأكد من حفظ البطاقة فى مكان أمن. ولا يجوز للعميل وحامل البطاقة بأي حال من الأحوال السماح باستخدام البطاقة و/أو رقم التعريف الشخصي بواسطة أي شخص آخر.

٢-٩ لا يتحمل البنك أي مسؤولية تجاه العميل بخصوص:
٢-٩-١ التأكد من التزام حامل البطاقة حسب الأصول باتفاقية البطاقة هذه أو شروط استخدامها أو أي تغيير أو تكملة لتلك الشروط.
٢-٩-٢ أي دعاوي أو إجراءات قانونية ضد حامل البطاقة بخلاف ماهو منصوص عليه في هذه الاتفاقية.
٢-٩-٣ التأكد من استخدام البطاقة لأغراض العميل.

٢-١٠ يحدد البنك، حسب تقديره المطلق، حد ائتماني للشركة يتم تخصيصه لحملة البطاقات المحددين من قبل العميل .ويحتفظ البنك بحق تخفيض أو تغيير الحد الائتماني للبطاقة أو الحد الائتماني للشركة في أي وقت دون إبلاغ حامل البطاقة أو العميل. ولا يحق لحامل البطاقة و/أو العميل الحصول على أي تعويض من أي طبيعة كانت بسبب أو فيما يتعلق بذلك التغيير في الحد الائتماني.

٣- شروط الاستخدام

٣-١ يجوز استخدام البطاقة حول العالم لتنفيذ معاملات البطاقة ضمن الحد الائتماني وحتى تاريخ الإنتهاء المطبوع على وجهها .ويكون العميل مسؤولاً عن إبلاغ حامل البطاقة بالحد الائتماني المسموح به للبطاقة المزود بها حامل البطاقة.

٣-٢ حيثما يكون من الممكن استخدام البطاقة في أي جهاز صراف آلي لتنفيذ سحوبات نقدية، يكون حامل البطاقة مسؤولاً عن كافة المعاملات سواء بعلم حامل البطاقة أو بتصريح صريح أو ضمني من جانبه. ويفوض العميل بموجبه البنك بخصم مبلغ أي سحب نقدي من حساب بطاقة ائتمان الشركات طبقا لسجلات البنك الخاصة بالمعاملة. وشريطة عدم وجود خطأ ظاهر، يقبل كل من العميل وحامل البطاقة سجلات البنك الخاصة بالمعاملة على أنها تشكل دليلاً حاسماً وملزماً لجميع الأغراض.

٣-٣ يصدر البنك رقم تعريف شخصي إلى حامل البطاقة للاستخدام في أي جهاز يتطلب ذلك الرقم للتصريح بمعاملة البطاقة. ويوافق حامل البطاقة على: (أ) عدم الإفصاح عن رقم التعريف الشخصي إلى أي شخص وبذل كافة الجهود الممكنة لمنع معرفة أي شخص برقم التعريف الشخصي و(ب) أن يكون العميل وحامل البطاقة مسؤولين بالكامل تجاه البنك عن كافة معاملات البطاقة المنفذة باستخدام رقم التعريف الشخصي سواء بعلم أو دون علم العميل و/أو حامل البطاقة.

٣-٤ تخضع أي معاملات إيداع من خلال أي جهاز صراف آلي باستخدام البطاقة في أي جهاز صراف آلي تابع للبنك، سواء كانت معاملات إيداع نقدية أو بشيكات،

إلى التحقق من صحتها من قبل موظفين اثنين من موظفي البنك يقوم البنك، حسب تقديره المطلق، بتعينهما وتفويضهما للقيام بذلك.ويعتبر المبلغ الذي يتم التحقق من صحته بواسطة الموظفين المذكورين المبلغ الصحيح للإيداع المنفذ بهذه الطريقة. ولا تصبح عوائد الشيكات المودعة في جهاز الصراف الآلي متاحة للاستخدام إلا بعد انتهاء عملية مقاصة أو تحصيل الشيك.

٣-٥ في حالة فقد حامل البطاقة لبطاقته أو تلفها أو طلبه من العميل تجديد أو استبدال البطاقة أو إصدار بطاقات إضافية، يجوز للبنك، حسب تقديره، إصدار البطاقة/البطاقات المطلوبة.

٣-٦ يتعهد كل من العميل وحامل البطاقة بالتصرف بحسن نية في جميع الأوقات فيما يتعلق بكافة المعاملات باستخدام البطاقة والتعاملات مع البنك.

٣-٧ بالرغم من عدم استنفاذ الحد الائتماني، يجوز للبنك، في أي وقت ودون توجيه إشعار ودون ذكر أي أسباب ودون تحمل أي مسؤولية تجاه العميل و/أو حامل البطاقة، سحب وتقييد حق حامل البطاقة في استخدام البطاقة أو رفض التصريح بأي معاملة باستخدام البطاقة.

٣-٨ في حالة استخدام البطاقة خارج دولة الإمارات العربية المتحدة، يتم تحويل العملة المنفذة بها المعاملات إلى عملة درهم الإمارات بسعر الصرف السائد المختار والمطبق من قبل ماستركارد بتاريخ التحويل. وتخضع جميع المعاملات المنفذة بعملات أجنبية إلى رسوم إدرارية بالمعدلات المطبقة لدى البنك ويرد العميل إلى البنك كافة التكاليف والمصاريف التى يتكبدها نتيجة لتلك المعاملات. ويتم فرض هذه الرسوم الإدارية بالإضافة إلى أي أجور إدارية قياسية مفروضة من قبل ماستر كارد.

٣-٩ يجب عدم استخدام البطاقة لأي أغراض غير مشروعة بما في ذلك شراء البضائع أو الخدمات الممنوعة بموجب القانون المحلي لدولة حامل البطاقة.

٣-١٠ يتحمل العميل وحده وبصفة حصرية المسؤولية عن، على سبيل المثال لا الحصر، أن يدفع إلى البنك كافة المبالغ المخصومة من حساب بطاقة ائتمان الشركات بخصوص البطاقات. ولتفادى اللبس، يكون العميل مسؤولاً وحده عن كافة المبالغ المستحقة على حساب بطاقة ائتمان الشركات المصدرة لأي حامل بطاقة محدد من قبله بالرغم من أي مخالفة من جانب حامل البطاقة للأحكام والشروط الواردة في هذه الاتفاقية أو أي إساءة استخدام للبطاقة من جانب حامل البطاقة أو أي شخص آخر غير مصرح له أو بأي طريقة أخرى بواسطة العميل.

٣-١١ يظل العميل مسؤولاً تجاه البنك عن دفع المبلغ المستحق والرسوم المستحقة على كافة البطاقات المصدرة إلى حملة البطاقات المحددين من قبل العميل بالرغم من إلغاء تلك البطاقات أو إساءة استخدام البطاقات من قبل حملة البطاقات أو إنهاء عقود عمل حملة البطاقات لدى العميل (إن وجدت) أو وفاة حملة البطاقات و/أو أي سبب آخر مهما كان.

٣-١٢ يحتفظ البنك بحق الاتصال بحامل البطاقة بغرض التحقق من معاملات البطاقة أو إجراءات الحماية أو الإبلاغ عن استبدال البطاقة أو لأي سبب آخر يعتبره البنك مناسباً. ويوافق كل من العميل وحامل البطاقة على التعاون مع البنك في جميع تلك الحالات. وفي حالة عدم تمكن البنك من الاتصال بحامل البطاقة لأي سبب مهما كان في أي من الحالات سالفة الذكر، يحتفظ البنك بحق تجميد أو إيقاف البطاقة حتى يتم الاتصال بطريقة يرتضيها البنك. كما يلتزم العميل بتعويض البنك وحمايته من أي تكاليف/خسائر فعلية كانت أو ضمنية قد يتكبدها حامل البطاقة بسبب التجميد/الإيقاف المفروض من قبل البنك على البطاقة بالطريقة المذكورة أعلاه .ولا يتحمل البنك أي مسؤولية أو التزام بمشاركة العميل تفاصيل الظروف التى تم بموجبها تجميد/إيقاف بطاقة حامل البطاقة.

٣-١٣ يفوض حامل البطاقة صراحة البنك باستخدام المعلومات المقدمة من قبل حامل البطاقة لأغراض الأنشطة الترويجية المستهدفة من قبل البنك طبقاً للحدود المنصوص عليها في القوانين المطبقة.

٣-١٤ في حالة ارتكاب حامل البطاقة أو محاولته ارتكاب أي معاملة احتيالية من أي طبيعة محددة من قبل البنك أو بموجب القوانين المطبقة، يحق للبنك إلغاء البطاقة فوراً بالإضافة إلى اتخاذ أي إجراءات قانونية أخرى متاحة بموجب القانون. ويتحمل العميل كامل المسؤولية عن كافة المبالغ والأضرار من أي طبيعة كانت قد يتحملها البنك أو التاجر أو أي أطراف أخرى بسبب تصرفاته الاحتيالية. ويحق للبنك بموجب هذه الاتفاقية تقديم الشكاوي والبلاغات بالنيابة عن العميل وتقديم المعلومات عن البطاقة أو حساب البطاقة أو المعاملات إلى أي محكمة مختصة أو جهة تنظيمية أو سلطة حكومية والمشاركة في أي تحقيقات في حالات الاحتيال.

٤- السلفة النقدية

٤-١ يجوز لحامل البطاقة الحصول على سلفة نقدية ضمن حدود الحد الائتماني وحسبما قد يكون مقبولا للبنك من وقت إلى آخر حسب تقديره المطلق وذلك بالوسائل التالية: (١) تقديم البطاقة إلى أي مكتب من مكاتب البنك أو أي مؤسسة مالية عضو في ماستركارد إنترناشيونال مع إثبات لهويته وتوقيع سجل المعاملة اللازمة أو (٢) استخدام البطاقة في أي جهاز صراف آلي تابع للبنك أو أي بنك آخر أو أي مؤسسة مالية أخرى يكون لدي البنك إتفاقية لاستخدام أجهزة الصراف الآلي التابعة لذلك البنك أو تلك المؤسسة (وفي هذه الحالة يخضع مبلغ كل سلفة نقدية إلى حد السحب اليومي من أجهزة الصراف الآلي المنطبق).

٤-٢ يعتبر استخدام البطاقة من قبل حامل البطاقة للحصول على سلفة نقدية بمثابة موافقة من قبل حامل البطاقة والعميل على دفع رسوم التمويل على كل سلفة نقدية ورسوم معاملة ثابتة بالطريقة المحددة من قبل البنك من وقت إلى آخر.

٤-٣ يتم احتساب رسوم التمويل على أساس يومي وتستحق عن كل سلفة نقدية من تاريخ صرف السلفة وحتى السداد الكامل. ويتم فرض رسوم معاملة ثابتة

(تخضع إلى حد أدنى) على مبلغ كل سلفة نقدية ويتم خصمها من حساب بطاقة الشركة. ويجوز للبنك من وقت إلى آخر تغيير مبلغ رسوم التمويل و/أو الرسوم المستحقة الدفع.

٤-٤ يجوز الحصول على سلف نقدية حتى نسبة معينة من الحد الائتماني المتاح للبطاقة ويجوز تغيير هذه النسبة من وقت إلى آخر.

٥- الدفع

٥-١ تكون بيانات كافة الأجور والرسوم المشار إليها فى هذا القسم مدرجة في دليل الخدمات والأسعار المرفق. ويجوز تعديل دليل الخدمات والأسعار هذا من وقت إلى آخر بعد توجيه إشعار مسبق إلى العميل.

٥-٢ يوافق كل من العميل وحامل البطاقة على أن يدفع إلى البنك عند طلب البنك رسوماً سنوية بالمبلغ المحدد من قبل البنك للبطاقة عند إصدار أو تجديد البطاقة. كما يوافق كل من العميل وحامل البطاقة على دفع كافة الرسوم الأخرى التى قد يفرضها البنك مقابل أي خدمة فيما يتعلق بالبطاقة.

٥-٣ يكون إجمالي المبلغ المستحق شاملاً الرسوم، كما هي محددة في كشف الحساب مستحقاً وواجب الدفع بالكامل في موعد لا يتعدي تاريخ استحقاق الدفعة. ولا يتحمل العميل و/أو حامل البطاقة أي رسوم تمويل (بإستثناء فيما يتعلق بالسلف النقدية) إذا تم سداد الرصيد المستحق إلى البنك بتاريخ أو قبل تاريخ لستحقاق الدفعة. وفي حالة الإخفاق فى ذلك، يتحمل العميل رسوم تمويل اعتباراً من تاريخ تنفيذ معاملة البطاقة المعنية، بالمعدل المطبق من قبل البنك، وحتى سداد الدفعة بالكامل.

٥-٤ مع مراعاة أحكام البند (٨) من هذه الاتفاقية، إذا لم يتم دفع إجمالي المبلغ المستحق و/أو المبلغ المتخطي للحد الائتماني المحدد للشركة كلياً أو جزئياً، يجوز عندئذ للبنك، حسب تقديره المطلق ودون الإخلال بأى من حقوقه بموجب هذه الاتفاقية: (أ) إذا لم يكن إجمالي المبلغ المستحق متخطياً للحد الائتماني للشركة، إضافة المبلغ المستحق غير المدفوع إلى إجمالي المبلغ المستحق في كشف الحساب التالي، أو (ب) إذا كان إجمالي المبلغ المستحق متخطياً للحد الائتماني للشركة، إضافة المبلغ المستحق غير المدفوع والمبلغ المتخطي للحد الائتماني للشركة إلى المبلغ المستحق الجديد في كشف الحساب التالي.

٥-٥ يتعهد العميل ويجب عليه التأكد من تعهد حامل البطاقة بالبقاء ضمن حدود الحد الائتماني المحدد من قبل البنك مالم يتم الحصول على موافقة خطية مسبقة من البنك على تخطي الحد الائتماني. كما يتعهد بعدم القيام بأي مشتريات أو معاملات قد تتسبب في تخطي إجمالي الرصيد المستحق لذلك الحد الائتماني. وفي حالة تخطي حامل البطاقة للحد الائتماني بمخالفة هذا الحكم، يجب عندئذ على العميل و/أو حامل البطاقة دفع المبلغ المتخطي للحد الائتماني بالكامل وإجمالي المبلغ المترصد بالإضافة إلى الرسوم على المبلغ المتخطي للحد الائتماني.

٥-٦ يكون للبنك وحده ومن طرف واحد الحق فى تحديد أو زيادة أو تخفيض الحد الائتماني والحد الائتماني للشركة و/أو إلغاء الحد الائتماني والحد الائتماني للشركة كلياً أو جزئيا دون تحمل أي مسؤولية أو التزام بهذا الخصوص.

٥-٧ في حالة إخفاق العميل و/أو حامل البطاقة فى دفع إجمالي المبلغ المستحق بتاريخ استحقاق الدفعة، يتم فرض رسوم الدفعة المتأخرة على الحساب بنهاية الفترة.

٥-٨ في حالة دفع العميل و/أو حامل البطاقة إلى البنك مبلغاً أقل من إجمالي المبلغ المستحق بتاريخ استحقاق الدفعة أو في حالة عدم سداد الدفعة أو إذا تم سداد الدفعة ولكن بعد تاريخ استحقاق الدفعة، يتم إحتساب رسوم تمويل على الرصيد الختامي اليومي لإجمالي المبلغ المستحق وعلى معاملات البطاقة الجديدة المنفذة منذ تاريخ إصدار آخر كشف حساب وحتى إضافة أي دفعات فى حساب بطاقة ائتمان الشركات وبعد ذلك على الرصيد المتناقص.

٥-٩ لن يفرض بنك أبوظبي التجاري أي فائدة على مبلغ الفائدة المستحقة.

٥-١٠ يجوز استخدام كافة الدفعات المستلمة بواسطة البنك من العميل و/أو حامل البطاقة حسب الترتيب التالي للدفع أو حسب أي ترتيب آخر يراه البنك مناسباً: (١) الرسوم السنوية، (٢) الفائدة، (٣) رسوم الخدمة، (٤) رسوم الدفعة المتأخرة، (٥) رسوم تخطي الحد الائتماني، (٦) المبلغ الأصلي، (٧) المعاملات الجارية (غير المصدر بها فواتير بعد). وضمن الفئات الآنفة الذكر، يجوز للبنك، ما لم يقرر خلاف ذلك، استخدام كافة الدفعات والمبالغ المدفوعة في الحساب أولاً لسداد المبالغ المستحقة التى صدر بها فواتير على حساب بطاقة ائتمان الشركات لأطول فترة زمنية. وإذا كان المبلغ المستحق الصادرة عنه فواتير يتضمن معاملات نقدية، يجوز آنذاك استخدام الدفعات لسداد معاملات المشتريات التي لم يصدر بها فواتير قبل المعاملات النقدية التي تم إصدار فواتير لها.

٥-١١ في حالة دفع العميل و/أو حامل البطاقة إلى البنك أي مبلغ يزيد على إجمالي المبلغ المستحق على البطاقة، يحتفظ البنك، حسبما يرى ضرورياً، بحق التحقق من أسباب تلك الدفعات الزائدة وبالتالي تنفيذ هذه الدفعات أو عدم تنفيذها وإعادتها إلى مصدر التمويل.

٥-١٢ دون الإخلال بأي أحكام أخرى، في حالة عدم قيام العميل و/أو حامل البطاقة بسداد الدفعة بتاريخ استحقاق الدفعة أو بأي تاريخ آخر تكون فيه أي دفعة من أي وصف أو طبيعة مهما كانت مستحقة الدفع إلى البنك، سواء بموجب هذه الأحكام والشروط أو بموجب حساب بطاقة ائتمان الشركات، أو لأي سبب أو داع آخر يراه البنك مناسباً حسب تقديره المطلق، يحتفظ البنك بحق القيام في أي وقت ودون توجيه أي إشعار، بدمج وتوحيد ومقاصة أو تحويل أي مبلغ يشكل رصيداً دائناً في كافة وأي من الحسابات الخاصة بالعميل لدى البنك من أي وصف كان والتي يحتفظ بها في أي مكان مهما كان وسواء بعملة درهم الإمارات أو أي عملة أخرى، لسداد كافة الرسوم و/أو الأسعار و/أو المبالغ المستحقة للبنك. ويفوض العميل بموجبه البنك تحويل عملة تلك المبالغ وتحويلها في

حسابه بسعر الصرف المطبق بواسطة البنك والمحدد من قبل البنك حسب تقديره المطلق.

٥-١٣ لا يفسر قبول البنك للدفعات المتأخرة أو الدفعات الجزئية أو الشيكات الصادرة على أنها تشكل دفعة بالكامل أو خلافه على حساب بطاقة ائتمان الشركات أو أي تسامح من جانب البنك عند الإخفاق في تحصيل المبالغ المستحقة من العميل كما وعندما يكون مستحقاً تحصيلها بموجب هذه الأحكام والشروط، على أنه بمثابة تنازل من قبل البنك أو أن من شأنه تعديل هذه الأحكام والشروط من أي ناحية كانت أو منع البنك في أي وقت لاحق من إنفاذ أي من حقوقه في تحصيل المبالغ المستحقة بموجب هذه الأحكام والشروط.

٥-١٤ يجوز لحامل البطاقة اختيار سداد الدفعة عن طريق إيداع النقد أو الشيكات في أي من أجهزة الصراف الآلي المحددة من قبل البنك. ولا يتحمل البنك أي مسؤولية عن أي خسارة أو تأخير ناشئ عن استخدام أجهزة الصراف الآلي. ولا يتم إضافة المبالغ النقدية المودعة من خلال أي جهاز صراف آلي في حساب بطاقة ائتمان الشركات، إلا بعد التحقق منها بواسطة البنك (وتكون نتيجة هذا التحقق نهائية وملزمة لحامل البطاقة) ولا يمثل أي كشف حساب صادر بعد الإيداع النقدي إلا المبلغ الذي يدعي حامل البطاقة إيداعه ولا يكون ملزماً للبنك بأي حال من الأحوال فيما يتعلق بصحة المبلغ المودع.

٥-١٥ لا يسمح للعميل و/أو حامل البطاقة بتحويل الأموال من حساب بطاقة ائتمان الشركات إلى أي حساب آخر لتسوية المبالغ المستحقة على حساب بطاقة ائتمان الشركات.

٥-١٦ تكون كافة الدفعات المسددة من قبل العميل و/أو حامل البطاقة بخصوص حساب بطاقة ائتمان الشركات خالية من أي ضرائب أو محتجزات أو رسوم أو أي خصومات أخرى.

٥-١٧ يتم خصم رسوم كافة معاملات البطاقة والرسوم الأخرى من حساب بطاقة ائتمان الشركات بالعملة الصادرة بها الفواتير ويتم إدارجها في كشف الحساب. ويحق للبنك، حسب تقديره المطلق تغيير معدل أو طريقة حساب الرسوم السنوية و/أو الرسوم الإدارية و/أو الرسوم الإضافية و/أو رسوم التمويل و/أو الحد الأدني للدفعة المستحقة و/أو رسوم الدفعة المتأخرة أو أي رسوم أخرى.

٥-١٨ يجب أن تكون جميع الدفعات المسددة بواسطة العميل و/أو حامل البطاقة بالعملة المحددة لإصدار الفواتير على حساب بطاقة ائتمان الشركات. وفي حالة سداد الدفعة بأي عملة أخرى، يجب على العميل و/أو حامل البطاقة أن يدفع إلى البنك كافة رسوم تحويل العملة والعمولات والرسوم أو الخسائر الأخرى المحتسبة أو المتكبدة من قبل البنك لتحويل مبلغ تلك الدفعة إلى عملة إصدار الفواتير. ويتم تنفيذ ذلك التحويل بسعر الصرف الذي يحدده البنك كما هو مطبق بتاريخ تسجيل المعاملة في الحساب. ويتم قيد أي دفعة يقوم العميل و/أو حامل البطاقة بسدادها، بعملة إصدار الفواتير على حساب بطاقة ائتمان الشركات، في حساب بطاقة ائتمان الشركات فقط بتاريخ قيد الأموال (بعد التحصيل)، في حساب بطاقة ائتمان الشركات. وعندما تكون الدفعة مسددة

بأي عملة أخرى بخلاف عملة إصدار الفواتير، يتم إضافة تلك الدفعة بعد التاريخ الذى يتم فيه تحويل الدفعة إلي عملة إصدار الفواتير أوعند استلام البنك للمبالغ المحصلة على أساس الاستحقاق بتاريخ لاحق وتحويلها إلى حساب بطاقة ائتمان الشركات. ويتم فرض رسوم إدارية على كافة معاملات البطاقة المنفذة بعملات أجنبية.

٥-١٩ يحق للبنك معاملة الأشياء التالية على أنها دليل إثبات لتكبد حامل البطاقة لأى دين صحيح يتعين خصمه من حساب بطاقة ائتمان الشركات: (أ) أي قسيمة مبيعات و/أو سجل معاملات و/أو قسيمة إيداع و/أو قسيمة صرف نقد و/أو أي سجل رسوم آخر يمثل صورة أو أي إعادة إنتاج للمعلومات المطبوعة على البطاقة، و/أو (ب) سجل البنك الخاص بالسلف النقدية أو أي معاملات اخرى منفذة باستخدام البطاقة بما فى ذلك على سبيل المثال لا الحصر، المعاملات المنفذة من خلال أوامر صادرة عبر البريد أو عبر الهاتف أو الإنترنت.

٥-٢٠ يجب على العميل و/أو حامل البطاقة أن يدفع إلى البنك الرسوم الإدارية المحددة من قبل البنك فوراً عند إصدار طلب إلى البنك لإصدار بطاقة بديلة. وتكون الرسوم الإضافية المحددة من قبل البنك مستحقة الدفع بواسطة العميل و/أو حامل البطاقة إلى البنك فوراً عند تقديم طلب إلى البنك بتوفير نسخ من قسائم المبيعات/إيصلات الدفعات النقدية وأي خدمات أخرى قد يقدمها البنك من وقت إلى آخر.

٥-٢١ دون الإخلال بحقوق البنك في اتخاذ الإجراءات القانونية المناسبة في أي وقت، يجوز للبنك تقاضي رسوم عن أي شيكات مرتجعة دون دفع مسحوبة بواسطة العميل و/أو حامل البطاقة لسداد كامل أو أي جزء من أي مبالغ مستحقة تتعلق بالبطاقة.

٥-٢٢ يوافق العميل صراحة بموجبه على أنه إذا أصبحت أي مبالغ مستحقة من العميل إلى البنك في أي وقت على حساب بطاقة ائتمان الشركات أو إذا أصبح العميل متحملاً لأي التزام تجاه البنك في أي حساب مصرفي أو أي حساب آخر جاري أو خلافه، بأي طريقة مهما كانت أو في حالة حدوث أي حالة إخلال فيما يتعلق بتلك الحسابات أو بأي تسهيلات مصرفية أخرى ممنوحة من قبل البنك إلى العميل، يصبح عندئذ وفي هذه الحالة كامل الرصيد المستحق على حساب بطاقة ائتمان الشركات مستحق وحال الدفع فوراً وتنطبق أحكام البند (٨) من هذه الاتفاقية.

٥-٢٣ يتم قبول أي شيكات مودعة على أساس التحصيل ولا تصبح عوائد تلك الشيكات متاحة حتى يتم تحصيل قيمة الشيكات ودفع عوائدها إلى البنك بواسطة البنك الدافع. ولا تعتبر أي إيداعات نقديه مستلمة بواسطة البنك إلا عند قيدها في حساب بطاقة ائتمان الشركات.

٥-٢٤ يجوز للبنك في أي وقت أن يطلب من العميل تقديم شيك غير مؤرخ و/أو إيداع ضمان نقدي لصالح البنك بالمبلغ الذي يطلبه البنك حتى عندما لا يكون قد تم طلب ذلك الشيك و/أو الضمان النقدي في وقت إصدار البطاقات إلى حملة البطاقات. ويفوض العميل بموجبه البنك بتأريخ الشيك وتقديمه للدفع، لتحصيل أي مبلغ مستحق للبنك، بالتاريخ الذي تم تحريره فيه.

٥-٢٥ لا يفسر عدم استلام كشف الحساب من قبل العميل و/أو حامل البطاقة على أنه سبب كافي لعدم دفع المبالغ المستحقة في الموعد المحدد.

٥-٢٦ يقوم البنك بقيد أي مبلغ مسترد في حساب بطاقة ائتمان الشركات فقط عند استلام سند دائن صادر بشكل صحيح من المؤسسة العضو. وبالرغم مما سلف، في حالة طعن العميل و/أو حامل البطاقة على أي معاملة بطاقة وإذا ثبت لاحقاً أن تلك المعاملة قد تم تنفيذها بواسطة حامل البطاقة، يحتفظ البنك بحق إعادة خصم مبلغ المعاملة إعتباراً من تاريخ تنفيذ معاملة البطاقة بالإضافة إلى الرسوم وأي رسوم إضافية ومصاريف متكبدة بواسطة البنك لأغراض التحقيق في المعاملة المطعون عليها.

٥-٢٧ يشكل دفع العميل و/أو حامل البطاقة أي مبلغ إلى البنك بخصوص أي كشف حساب دليلاً ملزماً وحاسماً على قبول العميل وحامل البطاقة للقيود المسجلة في كشف الحساب.

٥-٢٨ يتم إرسال كشف حساب شهري يظهر تفاصيل المبالغ المخصومة من/المضافة في حساب بطاقة ائتمان الشركات بالبريد و/أو البريد الإلكتروني إلى آخر عنوان معلوم للعميل ويعتبر مستلماً بواسطة العميل.

٥-٢٩ في حالة عدم موافقة العميل و/أو حامل البطاقة على أي قيد مدين أو قيد دائن وارد في كشف الحساب، يتعين إبلاغ البنك خطياً بعدم الموافقة على ذلك القيد خلال أربعة عشر (١٤) يوماً من تاريخ كشف الحساب وفي حالة عدم حدوث ذلك، يعتبر كشف الحساب نهائياً وملزماً.

٥-٣٠ يوافق العميل و/أو حامل البطاقة على أن سجلات البنك الخاصة بأي معاملة بطاقة منفذة باستخدام البطاقة، في حالة عدم وجود خطأ ظاهر، حاسمة ونهائية وملزمة للعميل وحامل البطاقة لكافة الأغراض.

٥-٣١ لتسوية معاملات البطاقة، يحدد العميل حساب محتفظ به لدى البنك لإجراء تسوية مباشرة. وفي هذه الحالة يوافق العميل على احتفاظ البنك بحق تحديد الأولوية الخاصة بأي من تلك التعليمات فيما يتعلق بالشيكات المقدمة للدفع أو بخصوص أي ترتيبات أخرى تم الدخول فيها مع البنك.

٥-٣٢ يكون للعميل و/أو حملة البطاقات خيار تسوية دفعات البطاقة نقداً عن طريق وكالات التحصيل النقدي الخارجية المتعاقد معها البنك والتي أبلغ كل من العميل وحملة البطاقات بها .وتقوم وكالة التحصيل النقدي الخارجية بتحويل الأموال إلى البنك لقيدها في حساب بطاقة ائتمان الشركات لدى البنك. ولا يتحمل البنك أي مسؤولية عن الدفعات المستلمة بعد الموعد المحدد و/أو أي قيود عكسية للرسوم فيما يتعلق بحساب بطاقة ائتمان الشركات.

٦- فقدان البطاقة ورقم التعريف الشخصي

٦-١ يتحمل العميل و/أو حامل البطاقة كامل المسؤولية عن كافة معاملات البطاقة المنفذة باستخدام رقم التعريف الشخصي سواء بعلم أو دون علم حامل البطاقة.

٦-٢ يجب على العميل وحامل البطاقة اتخاذ كافة الاحتياطات المعقولة لمنع فقدان أو سرقة البطاقة ولا يجوز لهما الإفصاح عن رقم التعريف الشخصي إلى أي طرف آخر ويجب عليهما التأكد من عدم الإفصاح عن رقم التعريف الشخصي إلى أي طرف آخر.

٦-٣ في حالة فقدان أو سرقة البطاقة أو الإفصاح عن رقم التعريف الشخصي إلى أي طرف آخر، يجب على العميل و/أو حامل البطاقة التبليغ فوراً عن ذلك الفقدان أو السرقة أو الإفصاح مع ذكرالتفاصيل الخاصة بذلك إلى البنك وشرطة الدولة التي وقعت فيها حالة فقدان البطاقة أو السرقة أو الإفصاح.

٦-٤ يكون ويظل العميل و/أو حامل البطاقة مسؤولاً بالكامل عن أن يدفع إلى البنك أي مبالغ يتم خصمها من حساب بطاقة ائتمان الشركات بسبب أي معاملات بطاقة أو بضائع أو خدمات موردة من قبل التجار أو سلف نقدية أو معاملات جهاز صراف آلي منفذة باستخدام البطاقة بواسطة أي شخص سواء بعلم أو دون علم العميل و/أو حامل البطاقة أو بصرف النظر عما إذا كان أم لم يكن قد تم التصريح بتلك المعاملات من قبل العميل و/أو حامل البطاقة.

٦-٥ يجوز للبنك حسب تقديره المطلق إصدار بطاقة بديلة عن أي بطاقة تم فقدها أو سرقتها أو رقم تعريف شخصي جديد طبقاً لهذه الأحكام والشروط أو طبقاً لأي أحكام وشروط أخرى يرى البنك أنها مناسبة.

٦-٦ في حالة استرداد العميل و/أو حامل البطاقة للبطاقة المفقودة أو المسروقة، يجب عليه تمزيق البطاقة إلى نصفين وإعادتها فوراً إلى البنك دون استخدامها. ولا يجوز للعميل و/أو حامل البطاقة استخدام رقم التعريف الشخصي بعد إبلاغ البنك عن الإفصاح عنه إلى أي طرف آخر.

٧- الإنهاء

٧-١ بالرغم من أحكام الدفع المذكورة في البند (٥) أعلاه، تكون كافة المبالغ والرسوم المستحقة على حساب بطاقة ائتمان الشركات مع المبلغ المنفق باستخدام البطاقة ولكن لم يتم بعد قيده على حساب حامل البطاقة، مستحقة الدفع فوراً بالكامل عند إنهاء هذه الاتفاقية.

٧-٢ يجوز للعميل في أي وقت إبلاغ البنك بنيته إقفال حساب بطاقة ائتمان الشركات وإنهاء استخدام البطاقات ذات الصلة بموجب توجيه إشعار خطي وإعادة كافة البطاقات إلى البنك بعد تمزيقها إلى نصفين. ولا يتم إقفال حساب بطاقة ائتمان الشركات إلا بعد استلام البنك لكافة البطاقات المعنية ممزقة إلى نصفين ودفع كافة الرسوم والالتزامات المترتبة على حساب بطاقة ائتمان الشركات بالكامل.

٧-٣ يجوز للبنك في أي وقت استرداد كافة أو أي من البطاقات وإنهاء استخدامها أو رفض تجديدها مع أو دون توجيه إشعار مسبق بذلك إلى العميل و/أو حامل البطاقة. ويجب على العميل/حامل البطاقة فور استلام طلب الاسترداد، إنهاء

أو عدم تجديد وإعادة تلك البطاقات ممزقة إلى نصفين إلى البنك وسداد كافة الرسوم والالتزامات المترتبة على حساب بطاقة ائتمان الشركات بالكامل.

٧-٤ بالنسبة لكل بطاقة يتم إنهاؤها، يستمر العميل في تحمل المسؤولية تجاه البنك عن كافة الرسوم والالتزامات الأخرى الناشئة فيما يتعلق بالبطاقة واستخدامها طبقا للأحكام الواردة في هذه الأحكام والشروط.

٧-٥ يتم إقفال حساب بطاقة ائتمان الشركات وإنهاء كافة البطاقات التى تم إنهاؤها بواسطة البنك فوراً بموجب توجيه إشعار خطي بذلك الإنهاء إلى العميل، حسب التقدير المطلق للبنك، في أي حالة واحدة أو أكثر من الحالات التالية: (١) حل أو تصفية العميل أو (٢) إعسار العميل أو اتخاذ إجراءات لإشهار إفلاسه أو فيما يتعلق بإعساره أو تعيين حارس قضائي أو أمين تفليسه لصالح دائنيه أو إذا دخل العميل في أي ترتيبات مع دائنيه أو (٣) حدوث أي تغيير جوهري سلبي في الموقف المالي للعميل أو (٤) إذا توقف البنك عن إصدار بطاقات ائتمان للشركات أو (٥) إذا توقف العميل عن الوجود في دولة الإمارات العربية المتحدة أو (٦) في حالة مخالفة العميل و/أو حامل البطاقة لهذه الأحكام والشروط وعدم تقويم تلك المخالفة خلال ثلاثين (٣٠) يوماً من تاريخ توجيه إشعار خطي إليه.

٧-٦ عند حدوث أي حالة من الحالات الآنفة الذكر في الفقرة (٧-٥) أعلاه، يتوقف حامل البطاقة/حملة البطاقات فوراً عن استخدام البطاقة/البطاقات وإعادتها فوراً إلى البنك.

٧-٧ بالرغم من تاريخ استحقاق الدفعة المذكور في كشف الحساب، يصبح كامل الرصيد المستحق في حساب بطاقة ائتمان الشركات مستحقاً وواجب الدفع عند إنهاء أو إلغاء البطاقة بواسطة إما البنك و/أو العميل و/أو حامل البطاقة. ويكون العميل وحده وبصفة حصرية مسؤولاً عن السداد الكامل لأي أرصدة مستحقة على حساب بطاقة ائتمان الشركات ويعوض البنك عن كافة التكاليف (بما فيها الأتعاب القانونية والرسوم) والمصاريف المتكبدة لتحصيل تلك الأرصدة المستحقة.

٧-٨ لا يكون البنك ملزماً بإعادة رسوم العضوية السنوية كلياً أو جزئياً في حالة إنهاء البطاقة.

٧-٩ في حالة وجود أي ضمان محتفظ به بواسطة البنك مقابل إصدار البطاقة، يحتفظ البنك بحق الاحتفاظ بذلك الضمان لمدة خمسة وأربعين (٤٥) يوماً على الأقل بعد إلغاء البطاقة وإعادتها إلى البنك سواء كان الإلغاء قد تم بواسطة حامل البطاقة أو العميل أو البنك لأي سبب مهما كان.

٨- الإخلاء من المسؤولية

٨-١ لا يتحمل البنك أي مسؤولية أو التزام مهما كان تجاه العميل و/أو حامل البطاقة بخصوص أي خسائر أو أضرار ناشئة بصفة مباشرة أو غير مباشرة عن: (أ) أي خسائر أو أضرار مهما كانت يتكبدها أو يتحملها العميل و/أو حامل البطاقة

بسبب البنك أو أي تاجر أو بنك آخر أو مؤسسة مالية أخرى أو رفض أي جهاز صراف آلي أو أي طرف آخر لمعاملة بطاقة أو رفض قبول البطاقة أو أرقام البطاقة أو رقم التعريف الشخصي أو رفض تقديم سلف نقدية على الإطلاق أو(ب) رفض أي تاجر أو مؤسسة عضو في ماستركارد قبول البطاقة أو عن أي عيب أو نقص في البضائع أو الخدمات المقدمة إلى حامل البطاقة بواسطة أي تاجر أو، حيثما ينطبق، عن أي مخالفة أو عدم أداء بواسطة أي تاجر لمعاملة البطاقة أو (جـ) تعطل أي جهاز صراف آلي أو انقطاع أنظمة الاتصالات أو (د) ممارسة البنك لحقه في طلب تسليم البطاقة قبل تاريخ الانتهاء المطبوع على وجهها سواء كان ذلك الطلب بواسطة البنك أو بواسطة أي شخص آخر أو من خلال جهاز صراف آلي أو (هـ) ممارسة البنك لحقه في إنهاء أي بطاقة أو حساب بطاقة شركات طبقاً لأحكام البند (٧) أو (و) أي ضرر قد يلحق بالسمعة أو التصنيف الائتماني للعميل أو حامل البطاقة فيما يتعلق باستعادة حيازة البطاقة أو أي طلب باستعادتها أو رفض أي شخص قبول البطاقة أو (ز) أي بيانات أو إفادات خاطئة أو أي خطأ أو إغفال في أي بيانات مفصح عنها بواسطة البنك طبقاً لأحكام البند (١٠) أو (ح) أي نزاع بين العميل/حامل البطاقة وأي تاجر أو بنك أو مؤسسة مالية أو أي شخص آخر أو (ط) تصرف البنك بحسن نية بناءً على تعليمات العميل/حامل البطاقة .

٨-٢ لا يتحمل البنك أي التزام أو مسؤولية عن أي خسائر أو أضرار مباشرة أو غير مباشرة أو تبعية (بما في ذلك خسارة الأرباح)، حتى وإن كان قد تم إبلاغه باحتمال حدوث تلك الخسائر أو الأضرار.

٨-٣ لا يتحمل البنك أي مسؤولية عن أي إخفاق في الوفاء بالتزاماته بموجب هذه الاتفاقية إذا كان من شأن ذلك الوفاء مخالفة البنك لأي قانون أو نظام أو لائحة أو مطلب آخر لأي سلطة حكومية أو سلطة أخرى يكون من المطلوب بموجبه من البنك اتخاذ أي إجراء أو إذا كان الوفاء بتلك الالتزامات قد تعرض للإعاقة أو المنع أو التأخير بسبب حالة من حالات القوى القهرية وفي هذه الحالة يتم تعليق الوفاء بالتزامات البنك طوال فترة استمرار حالة القوى القهرية (ولا يصبح أي فرع أو شركة فرعية تابعة أو شركة حليفة للبنك مسؤولة عن ذلك الوفاء). ويعني تعبير «حالة قوى قهرية» أي حالة تنشأ بسبب خارج عن الإرادة والسيطرة المعقولة للبنك مثل القيود المفروضة على إمكانية صرف وتحويل العملات وحالات الاستيلاء والإلزام بنقل الملكية وعدم توفر أي نظام مقاصة أو عند وقوع أعمال تخريب أو حرائق أو فيضانات أو انفجارات أو حوادث القضاء والقدر أو الاضطرابات المدنية أو الإضرابات أو المنازعات العمالية من أي نوع كانت أو أعمال الشغب أو العصيان المدني أو الحرب أو التصرفات الحكومية.

٨-٤ لا يتحمل البنك أي مسؤولية عن أي نزاعات يتم إبلاغ البنك بها من قبل العميل و/أو حامل البطاقة بعد ثلاثين (٣٠) يوماً من تاريخ كشف الحساب المعني.

٩- الإفصاح عن المعلومات

٩-١ يفوض ويصرح كل من العميل وحامل البطاقة للبنك بصفة نهائية لا رجعة عنها بتقديم والإفصاح عن تلك المعلومات التي يراها مناسبة بخصوص العميل وحامل البطاقة وشؤونه بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، حساب بطاقة

ائتمان الشركات، إلى الشركات المرتبطة بالبنك وفروع البنك ومن يتنازل إليهم ووكلائه ووكالات تحصيل الديون أو أي أطراف أخرى لتمكين البنك من الوفاء بالتزاماته بموجب هذه الاتفاقية أو إنفاذ التزامات العميل و/أو حامل البطاقة بموجب هذه الاتفاقية أو خلافه حسب التقدير المطلق للبنك.

٩-٢ يكون للبنك الحق في مراجعة الموقف الائتماني للعميل و/أو حامل البطاقة وأي شخص آخر يقدم طلب للحصول على البطاقة في أي وقت كما وعندما يرى البنك ذلك مناسباً دون الرجوع إلى ذلك الشخص.

١٠- التعويض

١٠-١ يتعهد ويوافق العميل وحامل البطاقة على تعويض البنك عن أي خسائر وأضرار والتزامات وتكاليف ومصاريف قانونية كانت أم خلافه التي قد يتكبدها البنك بسبب الأحكام والشروط هذه أو أي مخالفة لها أو لإنفاذ البنك حقوقه كما هي منصوص عليها في هذه الاتفاقية. ويجوز خصم كافة التكاليف والمصاريف الناشئة بهذا الخصوص من حساب بطاقة ائتمان الشركات وتكون مستحقة الدفع بواسطة العميل.

١١- حق المقاصة

١١-١ بالإضافة إلى أي حق عام بالمقاصة أو أي حقوق أخرى ممنوحة للبنك بموجب القانون، يوافق العميل على أنه يجوز للبنك حسب تقديره المطلق وفي أي وقت ودون إشعار دمج وتوحيد كافة أو أي من الحسابات المحتفظ بها سواء بصفة منفردة أو بصفة مشتركة بواسطة العميل لدى البنك من أي وصف وفي أي مكان وسواء بعملة درهم الإمارات أو أي عملة أخرى أو مقاصة أو تحويل أي مبلغ يشكل رصيداً دائناً في أي من تلك الحسابات للوفاء أو نحو الوفاء بكافة المبالغ المستحقة للبنك بموجب أي حساب/حسابات خاصة بالعميل لدى البنك من أي وصف أو في أي مكان وسواء بعملة درهم الإمارات أو بأي عملة أخرى وأنه يجوز للبنك القيام بذلك بالرغم من عدم كون الأرصدة الموجودة في تلك الحسابات والمبالغ المستحقة للبنك بنفس العملة ويفوض العميل بموجبه البنك بمقاصة أي من عمليات الدمج أو التوحيد أو المقاصة أو التحويل تلك مع تحويل العملة حسبما يكون لازماً بسعر الصرف السائد لدى البنك والذي يحدده البنك حسب تقديره المطلق.

١١-٢ بغرض تمكين البنك من التأكد من وفاء أي طرف، بما في ذلك العميل، بالتزاماته فور صدور استدعاء أو أمر إحضار أو إثبات لإشهار إفلاس أو إعسار العميل ولتلك الأسباب الأخرى التي يراها البنك مناسبة، يجوز للبنك في أي وقت إيداع والاحتفاظ لتلك الفترة التي يراها البنك مناسبة بأي أموال مستلمة أو محصلة أو محققة بموجب هذه الاتفاقية أو بموجب أي ضمان أو كفالة أخرى في حساب العميل و/أو حامل البطاقة بالطريقة التي يراها البنك مناسبة دون أي التزام من جانب البنك باستخدام تلك الأموال أو أي جزء منها خلال تلك الفترة لسداد المبالغ المستحقة وحالة الدفع للبنك.

١٢- الإشعارات

١٢-١ يجب على العميل و/أو حامل البطاقة إبلاغ البنك خطياً بأسرع وقت ممكن بأي تغييرات قد تطرأ على أعماله أو وضعه المالي أو عنوانه (المكتب و/أو السكن) أو أي بيانات أخرى محتفظ بها في سجلات البنك ومطلوبة لإدامة حساب بطاقة ائتمان الشركات.

١٢-٢ في حالة توقف العميل عن ممارسة الأعمال في دولة الإمارات العربية المتحدة، ينتهي حساب بطاقة ائتمان الشركات والبطاقات المرتبطة به وتنطبق أحكام البند (٨).

١٢-٣ يجب على العميل إبلاغ البنك خطياً فور تغيير الحالة الوظيفية و/أو انتهاء و/أو إنهاء خدمات أي من حملة البطاقات لدى العميل وعندئذ يقوم البنك فوراً بإيقاف البطاقة/البطاقات الخاصة بحامل البطاقة المعني/حملة البطاقات المعنيين. ويجب على العميل أيضاً استرداد البطاقة من حامل البطاقة وتسليمها إلى البنك. ويظل العميل مسؤولاً عن وملزماً بكافة معاملات البطاقات المنفذة باستخدام البطاقات حتى إبلاغ البنك بتغيير الحالة الوظيفية و/أو انتهاء و/أو إنهاء خدمات أي من حملة البطاقات لدى العميل.

١٢-٤ ما لم يصدر العميل إلى حامل البطاقة تعليمات تقضي بمغادرة حامل البطاقة دولة الإمارات العربية المتحدة للإقامة في أي مكان ضمن نطاق مهامه الوظيفية، ففي حالة حامل البطاقة دولة الإمارات العربية المتحدة للإقامة في أي مكان آخر، يجب إعادة البطاقة إلى البنك قبل ما لا يقل عن خمسة عشر (١٥) يوماً من مغادرة حامل البطاقة ويعتبر استخدام البطاقة منتهياً وتنطبق أحكام البند (٨) منذ ذلك الوقت.

١٢-٥ تعتبر التعليمات التي يرسلها العميل إلى البنك من خلال مراسلات عبر الفاكس أو البريد الإلكتروني سارية وصالحة وملزمة للعميل و/أو حامل البطاقة ويجوز للبنك التصرف طبقاً للتعليمات الصادرة إليه بهذه الطريقة. ويجوز للبنك استخدام النسخ الأصلية من المراسلات المستلمة بواسطة البنك والتي يتم طباعتها بواسطة ماكينة الاستلام كدليل أمام أي محكمة.

١٢-٦ يجوز تسليم أي بطاقات أو رقم تعريف شخصي أو كشف حساب أو طلبات أو إشعارات أو أي مراسلات أخرى بموجب هذه الأحكام والشروط شخصياً أو إرسالها بواسطة البريد العادي إلى آخر عنوان معروف لإرسال الفواتير إليه أو أي عنوان آخر أو إرسالها بواسطة رسالة نصية قصيرة على آخر رقم هاتف متحرك معروف لحامل البطاقة و/أو العميل أو إرسالها عبر البريدالالكتروني على آخر عنوان بريد الكتروني معروف لحامل البطاقة و/أو العميل أو إرسالها عبر الفاكس على آخر رقم فاكس معروف لحامل البطاقة و/أو العميل. وتعتبر تلك المراسلات مرسلة ومبلغة إلى حامل البطاقة و/أو العميل بتاريخ تسليمها إذا تم التسليم باليد أو بتاريخ يوم العمل التالي ليوم إرسالها بالبريد في حالة الإرسال بالبريد وبنفس يوم العمل إذا تم إرسالها عبر رسالة نصية قصيرة أو البريد الإلكتروني أو الفاكس. ويتحمل حامل البطاقة و/أو العميل جميع المخاطر الناتجة عن الأضرار والخسائر وأخطاء الإرسال وتعطل أنظمة الاتصالات اللاسلكية ومشاكل شبكات التواصل أو الأضرار فيما يتعلق بتسليم

كافة البطاقات وأرقام التعريف الشخصي وكشوف الحسابات والطلبات أو أي مراسلات أخرى عبر أي من وسائط الاتصال الآنفة الذكر. ويجوز للبنك استخدام نسخ أو صور مطبوعة أو إصدارات إلكترونية من الرسائل المرسلة عبر الفاكس أو البريد الإلكتروني أو الرسائل النصية القصيرة وكافة وسائل الإرسال الإلكترونية الأخرى والبيانات لدى أي محكمة أو في أي إجراءات تحكيم أو أي إجراءات قانونية أخرى.

١٣- أحكام عامة

١٣-١ يصرح العميل و/أو حامل البطاقة للبنك، حسب تقديره، بتسجيل أي تعليمات صادرة عبر الهاتف أو البريد الالكتروني أو الفاكس واستخدام تلك التسجيلات كدليل إثبات أمام أي محكمة أو في أي إجراءات قانونية أخرى.

١٣-٢ يعوض العميل و/أو حامل البطاقة البنك عن أي آثار أو مطالبات أو إجراءات قانونية أو خسائر قد تنشأ عن أو يتم تكبدها بسبب تنفيذ التعليمات الهاتفية المستلمة أو المدعى باستلامها من العميل و/أو حامل البطاقة.

١٣-٣لا يتحمل البنك أي مسؤولية أو التزام بسبب التصرف بحسن نية بناءً على تعليمات العميل و/أو حامل البطاقة.

١٣-٤ يحق للبنك تعيين وكيل لتحصيل كافة المبالغ المستحقة للبنك من العميل بموجب الأحكام والشروط هذه.

١٣-٥ يحق للبنك، في أي وقت ودون موافقة العميل و/أو حامل البطاقة، التنازل عن كامل أو أي جزء من حقوقه أو التزاماته بموجب هذه الاتفاقية مع أو دون توجيه إشعار إلى العميل و/أو حامل البطاقة.

١٣-٦ يتعهد كل من العميل وحامل البطاقة بتوقيع تلك المستندات الأخرى التي قد يطلبها البنك من وقت إلى آخر.

١٣-٧ تكون الحقوق والتدابير المنصوص عليها في هذه الاتفاقية تراكمية وليست مستبعدة لأي حقوق أو تدابير منصوص عليها في القانون.

١٣-٨ تكون الأحكام والشروط الواردة في هذه الاتفاقية ملزمة للعميل وحامل البطاقة ولا يجوز للعميل وحامل البطاقة التنازل عن التزاماته/التزاماتهما بموجب هذه الاتفاقية إلى أي شخص آخر.

١٣-٩ يكون كل من هذه الأحكام والشروط مستقلاً ومنفصلاً ومميزاً عن الآخر وإذا أصبح في أي وقت أي واحد أو أكثر من هذه الأحكام والشروط غير صالح أو ساري المفعول أو غير قانوني أو غير قابل للإنفاذ، لا يكون من شأن ذلك إعاقة أو التأثير على سريان وصلاحية أو قانونية أو قابلية بقية الأحكام والشروط للإنفاذ.

١٣-١٠ يجوز للبنك في أي وقت التنازل، سواء دون أي قيد أو شرط أو بأي طريقة أخرى، عن أي تقصير أو مخالفة من جانب العميل و/أو حامل البطاقة لهذه

الأحكام والشروط شريطة أن يتم منح هذا التنازل خطياً من قبل البنك وباستثناء ما سلف ذكره لا يعتبر أي تسامح أو استثناء أو إغفال أو تغاضي من جانب البنك عن أي تقصير أو مخالفة لأي من الأحكام والشروط هذه بمثابة تنازل عن حقوق وصلاحيات البنك ولا يفهم أي تنازل ضمناً من أي شيء يقوم أو يمتنع البنك عن القيام به ما لم يكن محرراً خطياً. ويعتبر أي تنازل بمثابة تنازل فقط عن الأمر المحدد المتعلق به ذلك التنازل ولا يفسر على أنه تنازل عن أو إعفاء من أي من هذه الأحكام والشروط.

١٣-١١ يقر ويوافق العميل على أنه يجوز للبنك من وقت إلى آخر منح مزايا ومكافآت وخصومات معينة بالنيابة عن مقدمي الخدمات أو التجار من الأطراف الثالثة. ويتطلب استخدام أو الاستفادة من تلك المزايا والمكافآت والخصومات المعروضة من قبل البنك التزام العميل و/أو حامل البطاقة بالأحكام والشروط المحددة من قبل مقدم الخدمات الطرف الثالث و/أو البنك الذي يحتفظ بحق إلغاء وسحب ذلك العرض في أي وقت دون إبداء أي أسباب.

١٣-١٢ فيما يتعلق بالخصومات/العروض الخاصة المقدمة من قبل التجار المعنيين و/أو ماستركارد، لا يقدم البنك أي ضمانة أو تعهد بخصوص التسليم أو النوعية أو الجودة أو التصميم أو المواصفات أو التوفر أو خلافه بخصوص تلك العروض.

١٣-١٣ فيما يتعلق بالخصومات/العروض الخاصة المقدمة من قبل كل من التجار المعنيين و/أو ماستركارد، لا يتحمل البنك أي مسؤولية في حالة قيام أي من هؤلاء التجار و/أو ماستركارد بسحب أو إلغاء أو تغيير المزايا المتاحة للعميل و/أو حملة البطاقات في أي وقت دون إشعار مسبق.

١٣-١٤ هذه الأحكام والشروط تفوق وتنسخ أي أحكام وشروط أخرى صادرة عن البنك فيما يتعلق بإصدار البطاقة/البطاقات.

١٤- تغيير الأحكام

١٤-١ يجوز للبنك من وقت إلى آخر تغيير أحكام وشروط هذه الاتفاقية. ومع مراعاة متطلبات القانون، يتم إبلاغ العميل بتلك التغييرات بواسطة البنك إما خطياً أو عن طريق النشر. وتنطبق تلك التغييرات اعتباراً من التاريخ المحدد من قبل البنك وتنطبق على كافة الرسوم والأجور والسلف النقدية والتكاليف ومعاملات البطاقة غير المدفوعة.

١٤-٢ يعتبر الاحتفاظ بالبطاقة أو استخدام البطاقة بعد تاريخ سريان أي من تلك التغييرات الطارئة على الأحكام والشروط بمثابة قبول لتلك التغييرات دون أي تحفظ من جانب العميل وحامل البطاقة. وفي حالة عدم قبول العميل و/أو حامل البطاقة للتغيير المقترح، يجب على العميل و/أو حامل البطاقة إنهاء استخدام البطاقة بموجب توجيه إشعار خطي إلى البنك وإعادة البطاقة إلى البنك ممزقة إلى نصفين قبل تاريخ سريان التغيير وتنطبق عندئذ أحكام البند (٨) فوراً.

بنك أبوظبي التجاري
ADCB

١٥- القانون المطبق

١٥-١ تخضع هذه الأحكام والشروط إلى وتفسر وفقاً لقوانين دولة الإمارات العربية المتحدة وقوانين الإمارة التي يحتفظ العميل بحسابه فيها. وبما أن جميع المعاملات ذات طبيعة تجارية، لا تنطبق أحكام القانون المدني لدولة الإمارات العربية المتحدة على العميل و/أو حامل البطاقة وكافة المنتجات والخدمات الأخرى التي قد يقدمها البنك إلى العميل و/أو حامل البطاقة أو هذه الأحكام والشروط أو أي معاملات ناشئة عنها.

١٥-٢ بالنسبة للعملاء المقيمين في إمارة دبي: يخضع أي نزاع قد ينشأ عن أو فيما يتعلق بهذه الأحكام والشروط بما في ذلك أي مسألة بخصوص سريانها أو إنهائها، إلى الاختصاص القضائي الحصري لمحاكم مركز دبي المالي الدولي. ويخضع العميل و/أو حامل البطاقة بصفة نهائية لا رجعة عنها إلى الاختصاص القضائي الحصري لمحاكم مركز دبي المالي الدولي ويتنازل كل من العميل وحامل البطاقة عن أي اعتراض على نظر أي نزاعات ناشئة عن أو فيما يتعلق بهذه الأحكام والشروط أمام محاكم مركز دبي المالي الدولي على أساس عدم الملاءمة أو عدم الاختصاص القضائي.

١٥-٣ بالنسبة للعملاء المقيمين خارج إمارة دبي: يخضع أي نزاع قد ينشأ عن أو فيما يتعلق بهذه الأحكام والشروط بما في ذلك أي مسألة بخصوص سريانها أو إنهائها، إلى الاختصاص القضائي لمحاكم مركز دبي المالي العالمي. ويخضع العميل و/أو حامل البطاقة بصفة نهائية لا رجعة عنها إلى الاختصاص القضائي لمحاكم مركز دبي المالي العالمي ويتنازل كل من العميل وحامل البطاقة عن أي اعتراض على نظر أي نزاعات ناشئة عن أو فيما يتعلق بهذه الأحكام والشروط أمام محاكم مركز دبي المالي العالمي على أساس عدم الملاءمة أو عدم الاختصاص القضائي.

١٥-٤ يكون البند (١٥) أعلاه لصالح البنك فقط. وبناءً عليه، لا يمنع البنك من اتخاذ الإجراءات القانونية المتعلقة بأي نزاع في أي منطقة اختصاص قضائي أخرى. ويجوز للبنك، إلى الحد المسموح به قانوناً، اتخاذ إجراءات قانونية بالتزامن في أي عدد من مناطق الاختصاص القضائي.